الأمم المتحدة
A/HRC/36/32
الجمعية العامة
Distr.: General
17 August 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والثلاثون
١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البندان ٢ و١٠ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايته*

تقرير من الأمين العام

موجز

يتضمن التقرير تفاصيل عن الدور الذي اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في كمبوديا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والإنجازات التي حققتها.

وقد تميزت هذه الفترة باستمرار التوترات السياسية وتدهور الحيز المدني، لكنها تميزت أيضاً بنمو اقتصادي متسارع وتحقيق مكاسب من حيث تقليص نطاق الفقر. وانتهت بالتزامن مع إجراء انتخابات بلدية، في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بطريقة هادئة ومنظمة. وواصلت المفوضية تنفيذ برنامجها للتعاون التقني في كمبوديا في مجالات حيوية متعلقة بحماية حقوق الإنسان، ولا سيما دعم الحق في المشاركة في الشؤون العامة وفي التمتع بسائر الحريات الأساسية ذات الصلة، وتعزيز سيادة القانون، وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

* تأخر تقديم هذا التقرير لإتاحة أقصى قدر من الوقت للدول الأعضاء ولوكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتقديم معلومات ذات صلة.

GE.17-14201(A)
1714201

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- يقدَّم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره ٢٣/٣٠ ويتضمن شرحاً مفصلاً للأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في كمبوديا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٢- وعمل المفوضية في كمبوديا، الذي صدر التكليف به في الأساس بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٣، يسترشد بقرارٍ لمجلس حقوق الإنسان يجدَّد كل سنتين (القرار ٢٣/٣٠)، وبمذكرة تفاهم تُوقَّع مع حكومة كمبوديا كل سنتين[١]، وبالولاية العالمية للمفوض السامي على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨، وبإعلان وبرنامج عمل فيينا المنبثق عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، وفقاً للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ويستند إلى استنتاجات وتوصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان الخاصة بكمبوديا والالتزامات العالمية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣- لقد استمر النمو الاقتصادي المتسارع في كمبوديا بنسبة ٧ في المائة تقريباً خلال عام ٢٠١٦، ويتوقع أن تستمر الوتيرة نفسها تقريباً في عام ٢٠١٧[٢]. وفي عام ٢٠١٦، ارتقى البلد إلى مستوى الشريحة الأدنى من البلدان متوسطة الدخل. ويؤكد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ومؤشر التنمية البشرية كلاهما تراجع الفقر إلى حد كبير[٣]، رغم استمرار تحديات كبيرة في هذا الصدد، بما في ذلك استمرار الاختلالات في الدخل والفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وقابلية التأثر بصدمات خفيفة. فقد أفلت نحو ٤,٥ مليون شخص (أكثر من ٢٨ في المائة من السكان) من الفقر بهامش طفيف وهم يعتبرون على "حافة الفقر"[٤]. وقد اعتبرت الحكومة في عام ٢٠١٧ أن العمل للحد من الفقر وتحقيق نمو شامل للجميع يعد من أحد أكبر تحديات المستقبل المتعددة الأوجه[٥]. وقد شرعت المفوضية، برفقة أعضاء آخرين في الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، في إجراء "دراسة بشأن القابلية للتأثر" ترمي إلى دعم الحكومة في مساعيها.

٤- وقد شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير استمرار التوترات السياسية المتزامنة مع اتخاذ إجراءات قضائية في حق أعضاء المعارضة السياسية. وقد رُفعت ٢٣ قضية أمام المحاكم على الأقل، جرى تحريكها أو تناولها ضد شخصيات فاعلة وطنية ومحلية من المعارضة، وأسفر ذلك عن صدور ١٠ إدانات جنائية جديدة. وفي خضم هذه الأحداث، جرى في تشرين

---

(١) مذكرة التفاهم الحالية، الموقع عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تشمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(٢) انظر بنك التنمية الآسيوي، *Asian Development Outlook 2017: Transcending the Middle-Income Challenge* (نيسان/أبريل ٢٠١٧)، متاح على الموقع www.adb.org/sites/default/files/publication/237761/ado-2017.pdf؛ والاستعراض العام الخاص بكمبوديا حتى نيسان/أبريل ٢٠١٧ (البنك الدولي)، متاح على الموقع www.worldbank.org/en/country/cambodia/overview.

(٣) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦: التنمية البشرية للجميع* (نيويورك، ٢٠١٦).

(٤) انظر الاستعراض العام الخاص بكمبوديا (الحاشية ٢ أعلاه).

(٥) انظر تقرير اجتماع Technical Working Group Network المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٧. متاح على الموقع www.cdc-crdb.gov.kh/cdc/twg_network/twg_network_february_2017/documents/twgreport.pdf.

الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إحياء الذكرى الخامسة والعشرين للتوقيع على اتفاقات بشأن تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا (اتفاقات باريس للسلام). وقد مهدت هذه الاتفاقات الطريق لسلام طويل الأمد في كمبوديا ووضعت الأسس لدستورها. وأكدت الحكومة مجدداً، في بياناتها بهذه المناسبة، مطالبها بخصوص السيادة والسلامة الترابية وتقرير المصير، مشددةً على معاناة كمبوديا بسبب الحرب بالوكالة. وقد صيغت هذه الآراء لاحقاً في كتاب أبيض صدر في نيسان/أبريل ٢٠١٧[٦] وتكرر ذلك طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وشددت منظمات المجتمع المدني، في احتفالاتها، على الأحكام المهمة التي تضمنتها الاتفاقات فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وهشاشة الديمقراطية في كمبوديا بسبب الافتقار الفعلي لفصل السلطات بين الفروع الحكومية.

٥- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عمدت المفوضية إلى تنفيذ مجموعة من أنشطة التعاون التقني مع الجهاز القضائي والمجلس الأعلى للقضاء ولجنة حقوق الإنسان الحكومية في كمبوديا ووزارة الداخلية ووزارة التنمية الريفية وجهات مسؤولة أخرى، على المستويين الوطني ودون الوطني على حد سواء، ومع المجتمع المدني وأصحاب الحقوق. وواصلت العمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة العاملة في كمبوديا. وتولت المفوضية رصد بيئة حقوق الإنسان أثناء الانتخابات البلدية التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠١٧، على غرار ما فعلت في سياق جميع المحطات الانتخابية منذ انطلاق عملها في البلد في عام ١٩٩٣[٧].

ثانياً- حماية الحيّز الديمقراطي

٦- تميّزت الفترة المشمولة بالتقرير التي أفضت إلى إجراء انتخابات حزيران/يونيه بإثارة العديد من الشواغل على صعيد حقوق الإنسان فيما يخص التعامل مع الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان ووسائط الإعلام. وقد أثّرت هذه الشواغل على البيئة التي عملت فيها المفوضية وأثرت على أنشطتها.

٧- وعملت المفوضية مع أصحاب مسؤوليات وأصحاب حقوق للمساعدة في حماية الحيّز الديمقراطي، لا سيما لتمكين الكمبوديين من ممارسة حقهم في المشاركة في الشؤون العامة. وعملت في سبيل حماية الحيز المتاح للمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان. وجعلت المفوضية أنشطتها تتركز على تعزيز واحترام الحق في حرية التجمع السلمي وحرية تشكيل جمعيات وحرية الرأي والتعبير، وعلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان على النحو المبيّن في إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان لعام ١٩٩٩.

٨- لقد تأثرت العمليات الديمقراطية بالإجراءات القضائية وغيرها من التدابير التي استهدفت أعضاء المعارضة السياسية، أو الذين يعتقد أنهم معارضون للحزب الحاكم. فقد استُدعي زعيماً حزب المعارضة الرئيسي *حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي*، السيد كيم سوكا والسيد سام رينزي، للمثول أمام المحكمة واتهما أو أدينا في ١٠ قضايا، معظمها يتعلق بتهم التشهير والتحريض. وفي أواخر عام ٢٠١٦، أدين عضوان آخران في البرلمان ينتميان للمعارضة

(٦) انظر www.mfaic.gov.kh/wp-content/uploads/2017/04/Ministry-of-Foreign-Affair-201704-388.pdf.

(٧) الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (قرار الجمعية العامة ٥٣/١٤٤، المرفق).

وحُكم عليهما بالسجن، ٣٠ شهراً لأحدهما و٧ سنوات للآخر. ولم تُرفع حصانتهما البرلمانية قط، إذ يُدّعى أنهما قُبض عليهما متلبسين.

٩- وعلى إثر محاولة القبض على السيد سوكا دون أمر قضائي في أيار/مايو ٢٠١٦، لجأ إلى مقر *حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي* وحبس نفسَه فيه لتجنب القبض عليه. وبعد الحكم عليه بالسجن خمسة أشهر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ لعدم مثوله للشهادة، عُفي عنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فخرج بعد ذلك من مقر الحزب. وفي تلك الأثناء، ظل السيد رينزي خارج البلاد طواعية، من أواخر عام ٢٠١٥، لتجنب القبض عليه. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أوعز مجلس الوزراء إلى مديرية الهجرة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنعه من العودة إلى كمبوديا، حتى أُلغيت هذه التعليمات في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أُفرج عن ثلاثة من الحرس الشخصي لرئيس الوزراء، تورطوا في ضرب نائبين في البرلمان ينتميان للمعارضة في عام ٢٠١٥، بعد قضاء عام واحد من مدة محكوميتهم بالسجن أربع سنوات، وألغيت مدة الثلاث سنوات المتبقية. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، حصلوا على ترقيات لرتبة عقيد وعميد بنجمة واحدة. وفي المقابل، أدين ١٤ فرداً من المعارضة أو المؤيدين لها بتهم تتعلق بالعصيان على إثر ممارسة حقهم في حرية التعبير وحقهم في تشكيل جمعيات بعد المشاركة في مظاهرة في عام ٢٠١٤[٨]. وصدرت في حقهم عقوبات بالسجن من ٧ سنوات إلى ٢٠ عاماً في عام ٢٠١٥؛ ثم في عام ٢٠١٧، رُفض الطعن الذي تقدموا به.

١٠- وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، أُدخلت تعديلات مثيرة للجدل على قانون الأحزاب السياسية، تضمنت أحكاماً لا تنسجم مع التزامات البلد في مجال حقوق الإنسان، سُنَّت على عجل دون منح الوقت للمشاورات العامة. وسمحت هذه التعديلات، في جملة أمور أخرى، باتخاذ إجراءات إدارية لتعليق أنشطة الأحزاب السياسية لأجل غير مسمى خارج إطار الإجراءات القانونية، ومنع أي شخص مدان، بمن فيهم الذين أدينوا بارتكاب جنح[٩]، من قيادة أحزاب سياسية. ووضعت المفوضية تحليلاً مفصلاً عن القانون المعدّل، من منظور المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأطلعت الحكومة عليه[١٠]. وغداة سن تلك التعديلات، استقال السيد رينزي وغيره من البرلمانيين المعارضين الذين أدينوا من قيادة أحزابهم لتجنب استخدام وضعهم لحل أحزابهم.

١١- وفي نيسان/أبريل، أصدر مجلس إدارة الاتحاد البرلماني الدولي قراراً بشأن قضية البرلمانيين الكمبوديين الـ ١٥، قال فيه إنه لا يزال يشعر "بقلق بالغ" إزاء "الانتهاكات الجسيمة" للحريات الأساسية "لشريحة عريضة من المعارضين" البرلمانيين، واعتبر أنهم "مُنعوا من أداء دورهم فعلياً بوصفهم برلمانيين وأعضاء في المعارضة بحرية ودون خوف من الاضطهاد"[١١].

(٨) انظر A/HRC/33/39، الفقرة ٧.

(٩) المادة ٤٧ من القانون الجنائي لعام ٢٠٠٩: الجنحة هي مخالفة يُحكم على مرتكبها بالسجن لمدة تزيد على ستة أيام ولا تتجاوز خمس سنوات.

(١٠) انظر http://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/Analysis%20on%20the%20Amended%20Law%20on%20Political%20Parties%20%28FINAL-EN%29.pdf.

(١١) انظر القرار الذي اعتمده مجلس إدارة الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ ٢٠٠ (دكا، نيسان/أبريل ٢٠١٧)، متاح على الموقع www.ipu.org/hr-e/200/cmbd27.pdf.

١٢- وكان حادث إطلاق الرصاص يوم ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ على السيد كيم لاي وإردائه قتيلاً، وهو محلل سياسي بارز وناشط اجتماعي ومؤسس الحزب الديمقراطي الجماهيري، قد أحدث صدمة في البلد. واعتبر كثيرون، من بين آلاف الناس الذين تجمعوا علناً حداداً على وفاته، أن الوفاة ناجمة عن جريمة قتل وأعربوا عن تخوفهم من عمليات قتل أخرى. وبسبب التعرض لتهديدات، غادرت زوجته وأبناؤه الخمسة طلباً للجوء خارج البلد. وألقي القبض على رجل بُعيد عملية إطلاق النار وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة في آذار/مارس ٢٠١٧، مع ما اكتنف ذلك من شكوك كبرى إزاء مدى صدق اعترافه بارتكاب جريمة القتل وإزاء الدوافع التي ساقها. وتعرض معلق سياسي آخر، هو السيد كيم سوك، للاحتجاز قبل المحاكمة منذ شباط/فبراير ٢٠١٧ بتهم تتعلق بالتحريض والتشهير بعد أن زعم، حسبما قيل، أن الحكومة كانت وراء عملية القتل.

١٣- وأُودع أربعة موظفين في الجمعية الكمبودية للتنمية وحقوق الإنسان ونائب مدير عام اللجنة الوطنية للانتخابات الحجز السابق للمحاكمة من نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى حين إطلاق سراحهم بكفالة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبقوا متهمين برشوة شاهد أو الضلوع في هذا العمل في سياق قضية جنائية واحدة رُفعت على السيد سوكا (انظر A/HRC/33/39، الفقرة ١١). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اعتبر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في رأي أصدره أن احتجازهم تعسفي لأنه يشكل حرماناً لحرياتهم الأساسية ولأنه انتهاك صارخ لحقهم في محاكمة عادلة.

١٤- وتعرضت احتجاجات المجتمع المدني (أو ما يعرف باسم تجمعات الاثنين الأسود) للمطالبة بالإفراج الفوري عن الأربعة موظفين في الجمعية الكمبودية للتنمية وحقوق الإنسان ونائب مدير عام اللجنة الوطنية للانتخابات للتفريق بالقوة. وأودعت السيدة تيب فاني، وهي ناشطة بارزة في مجال حقوق السكن، وشاركت في البداية مشاركة فعالة في التجمعات، السجن منذ آب/أغسطس ٢٠١٦، بعد إدانتها في قضايا أخرى رفعت عليها لممارستها حقها في حرية التعبير. وفي هذه القضايا، وغيرها من القضايا، عادةً ما كانت السلطات الحكومية تدين المدعى عليهم بمحاولة التحريض على ما يسمى "بالثورات الملوّنة".

١٥- وقد خلّفت هذه القضايا أثراً بالغاً على مجتمع العاملين في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني بوجه عام. وعملت المفوضية على رصد حالة حقوق الإنسان في الأجواء التي سبقت الانتخابات، بما في ذلك ممارسة الحريات الأساسية والقيود المفروضة عليها والعدد المتزايد من الدعاوى القضائية. وبمرور أيام العام، تعرضت رموز المعارضة المحليين لمزيد من الاستهداف واتُّهم العاملون في مجال حقوق الإنسان والجهات المستقلة التي ترصد الانتخابات بالانحياز من قِبل الحكومة.

١٦- وفي تلك الأجواء، أُجريت الانتخابات البلدية الرابعة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأكد مسؤولون رفيعو المستوى ولاء الجيش للحزب الحاكم وحذّروا من أن اندلاع العنف، بل الحرب الأهلية، ممكن في حال فازت المعارضة بالانتخابات البلدية أو اعتُرض على نتائجها. وقُبيل يوم الاقتراع، حذّر مسؤول كبير من وزارة الداخلية من أن بعض منظمات المجتمع المدني تخضع للمراقبة بتقديمها المساعدة إلى المعارضة بصورة غير قانونية وقد تُحاكَم بعد الانتهاء من الانتخابات، وأقر فيما بعد بأن ذلك كان تهديداً لهذه المنظمات. وبالفعل، فقد أطلقت وزارة

الداخلية تحقيقاً مع منظمات المجتمع المدني في ٢٩ حزيران/يونيه، بناءً على تعليمات من رئيس الوزراء.

١٧- وفي يوم الاقتراع، قامت المفوضية برصد حالة حقوق الإنسان في بنوم بنه وفي ست مقاطعات في البلد بأسره. واعتبرت الجهات التي ترصد الانتخابات أن قائمة الناخبين الجديدة التي وُضعت في أواخر عام ٢٠١٦ دقيقة بنسبة تفوق ٩٨ في المائة، وفي ذلك تحسن كبير مقارنة بما كان عليه الوضع في عام ٢٠١٣. وأقبل الكمبوديون على الاقتراع بأعداد غفيرة على نحو استثنائي (٩٠,٣٧ في المائة من الناخبين المسجلين أدلوا بأصواتهم)، وخلافاً لما جرى في الانتخابات السابقة، لم يدع أي ناخب منعه من التصويت. وجرت عملية الانتخاب في جو سلمي. وبيّنت النتائج الأولية، التي قبلتها جميع الأطراف، استمرار هيمنة الحزب الحاكم، لكنها بيّنت أيضاً إحراز المعارضة مكاسب كبيرة. وقُدّم عدد قليل من الشكاوى وعولجت جميعها، وأُعلنت النتائج النهائية يوم ٢٥ حزيران/يونيه.

١٨- ولاحظت المفوضية، طوال العام، وجود ١١٣ قضية في المجموع متعلقة بالابتزاز أو التهديد، والتوقيف والاحتجاز التعسفيين، وانتهاك السلامة البدنية والقتل، والإفلات من العقاب، وانتهاك الحريات الأساسية. وأيّدت تنفيذ تلك التوصيات التي قبلتها كمبوديا المقدمة في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل بشأن "احترام حرية التجمع السلمي وحرية تشكيل جمعيات احتراماً كاملاً، في القانون وفي الممارسة، بما ينسجم مع القانون الدولي". صحيح أنه لم ترد أي معلومات عن فرض عقوبات حتى الآن بموجب قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لعام ٢٠١٥، لكن مقابلات جرت مع شركاء من المجتمع المدني وزيارات إلى نظراء حكوميين على المستوى دون الوطني أكدت وقوع حالات تحسب على السلطات حيث أساءت فيها تطبيق القانون وطلبت من المنظمات معلومات أو اتخاذ إجراءات ليست مطلوبة قانونياً. وشملت هذه الطلبات تقديم تقارير متكررة عن الأنشطة، والإشعار مسبقاً أو طلب الإذن للقيام بعمل ميداني، وتعبئة تقارير مالية على المستوى دون الوطني.

١٩- ولا تزال ممارسة الحقوق في حرية التعبير والتجمع السلمي المكفولة دستورياً تتعرض للتقييد. وبالإضافة إلى تفريق تجمعات "الاثنين الأسود" بالقوة، تعرضت التجمعات التي أقيمت لإحياء أيام تذكارية دولية للمحاصرة مراراً وتكراراً. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تعرضت مسيرة سلمية لإحياء يوم السكن العالمي لقمع عنيف. واستجابت المفوضية للطلب الكبير من أصحاب الحقوق لبناء القدرات بغية امتثال قانون التظاهر السلمي لعام ٢٠٠٩، بما في ذلك عن طريق نشر القانون ودليله التنفيذي على نطاق واسع. ونظّمت المفوضية أو ساهمت في تنظيم تسع حلقات عمل تدريبية بشأن هذا القانون، أشركت ٣٣٢ فرداً من المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والرهبان والصحفيين (منهم ٧٨ امرأة) من ١٦ مقاطعة، ووضعت شريطَ فيديو تعليمي عن هذا القانون.

٢٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وعقب إصدار قانون النقابات العمالية المثير للجدل في أيار/مايو، شاركت المفوضية في استضافة ندوة عن مراجعة القانون بعد ستة أشهر من صدوره، ناقش فيه ١٢٩ ممثلاً عن رابطات ونقابات عمالية ومنظمة العمل الدولية وبعثات دبلوماسية التحديات التي يثيرها القانون والتوصيات من أجل تحسين الامتثال للالتزامات الدولية ذات الصلة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتمدت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل

الدولية ملاحظة وطلباً مباشراً بشأن تطبيق اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ٨٧) بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، وأبرزت الثغرات القائمة على صعيد الامتثال.

٢١- وطرحت الحكومة مشاريع قوانين بشأن تحديد الحد الأدنى للأجر وبشأن إجراءات فض نزاعات العمل. وأعدت المفوضية تحليلاً من منظور حقوق الإنسان عن مشروع القانون الأول. والمشروع الحالي يمكن أن يقيّد الأنشطة المشروعة وممارسة النقابات ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين ووسائط الإعلام حرياتهم الأساسية تقييداً صارماً وذلك بحظر 'الاعتراضات' على الأجر المعروض وحظر إجراء بحوث مستقلة في الموضوع. وثمة مشاريع قوانين أخرى مهمة يحتمل أن تنطوي على آثار بالغة على صعيد حقوق الإنسان بلغت عملية إعدادها مراحل مختلفة، ومنها ما أُعد في إطار عمليات مغلقة، مثل مشروع قانون الجرائم الإلكترونية والتشريع المتعلق بأسرار الدولة. وشاركت المفوضية بهمة في العملية المفتوحة والتشاورية لصياغة القانون المتعلق بالوصول إلى المعلومات، وهي العملية التي قادتها وزارة الإعلام منذ عام ٢٠١٤ بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وشاركت المفوضية في فريق العمل التقني المعني بالصياغة وساهمت في سلسلة من الدورات التدريبية والمنتديات المجتمعية على مستوى البلد بأسره لتعزيز المشاركة المدنية في هذه العملية.

٢٢- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، انضمت المفوضية إلى الترتيبات الحكومية لإحياء الذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقات باريس للسلام ودعمت أنشطة للمجتمع المدني على المستويين الإقليمي والوطني. وقد انصب معظم التركيز على رؤية هذه الاتفاقات ومؤداها أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية إنما هي جزء لا يتجزأ من كفالة سلام دائم. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، عقدت المفوضية مؤتمراً وطنياً عاماً بعنوان "حقوق الإنسان في كمبوديا اليوم"، شاركت في استضافتها اللجنة الحكومية الكمبودية لحقوق الإنسان. وهيأ هذا المؤتمر التقاء ١٨٤ مشاركاً من الحكومة والمجتمع المدني والجمهور العام ومن السفارات وهيئات الأمم المتحدة ووسائط الإعلام. ونظمت المفوضية اجتماعاً شارك فيه نحو ٣٠ من نشطاء المجتمع المحلي وغيرهم من النشطاء من مختلف أنحاء البلد وممثل عن اللجنة الوطنية الحكومية للتنمية الديمقراطية دون الوطنية. وقد أتيحت للمشاركين إمكانية مباشرة لاطلاع ممثل اللجنة على التحديات التي واجهتهم ولطلب مساعدة اللجنة وللإحاطة علماً بالعملية الرامية إلى تحقيق اللامركزية.

٢٣- وواصلت المفوضية تقديم المساعدة لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني الكمبودية في مجال حقوق الإنسان. فقد عقدت أربع دورات تدريبية بشأن المنهجية للرصد، وتقصي الحقائق والإبلاغ، والأمن والحماية في مجال حقوق الإنسان، شارك فيها ١٦٨ ناشطاً (منهم ٥٠ امرأة) من ١٥ مقاطعة. وأعرب المشاركون عن تقديرهم لأهمية التدريب بالنسبة لأعمالهم اليومية، وبالأخص أهميتها لفحص المعلومات وتحليل الوقائع والتوثيق المنهجي وإدراك المخاطر. ودُعيت المفوضية من قبل العديد من الشركاء لعقد دورات متخصصة ضمن الدورات التدريبية العامة التي تجريها هذه المنظمات، منها مثلاً دورات عن مفاهيم حقوق الإنسان الأساسية والرصد والسلامة والحق في الخصوصية، استفاد منها ١١٨ ناشطاً، منهم ٢٤ امرأة.

٢٤- ورداً على طلب من اللجنة الوطنية للانتخابات لتقديم المساعدة في إذكاء الوعي بعملية التصويت، لا سيما في أوساط الشباب، دعّمت المفوضية سلسلة من جلسات الإحاطة في جامعات ومؤسسات تعليمية شملت التركيز على الحق في التصويت والحق في المشاركة في الشأن

العام. وعلى إثر طلبت هذه اللجنة من المفوضية المساعدة بإزاء برنامجها التعليم المدني طويل الأمد (لا سيما لطلبة المرحلة الثانوية)، تواصلت المفوضية مع وزارة التعليم والشباب والرياضة بغية إدماج هذا المحتوى في المقرر المدرسي الرسمي. وعقدت المفوضية لقاءات مع اللجنة والوزارة ونشرت خبرات قصيرة الأجل في الميدان لاستعراض التثقيف في مجال حقوق الإنسان والمواطنة في كمبوديا ولتقديم ملاحظات وتوصيات.

ثالثاً- تعزيز سيادة القانون

٢٥- تواصل المفوضية دعمها لعملية الإصلاح القانوني والقضائي الرامي إلى تعزيز سيادة القانون، وتواصل العمل بهمة مع وزارة العدل، والمجلس الأعلى للقضاء، والقضاة والمدعون العامون على المستويات كافة، والقانونيين، وغيرهم. وقد أُحرز تقدم في مجالات عديدة متفق عليها، لا سيما فيما يتعلق بتنظيم المحاكم وإصدار المحاكم أحكاماً بديلة والتواصل ضمن منظومة العدالة. واستمرت الميزانية الحكومية لقطاع العدالة في الزيادة في عام ٢٠١٧ مقارنة بالسنة الماضية، غير أنها لا تزال دون ١ في المائة من الميزانية الوطنية.

٢٦- وأثبتت التطورات التي حدثت في المرحلة السابقة للانتخابات وجود عدد من أوجه القصور الهيكلي على مستوى تنفيذ القوانين والمؤسسات القضائية والتي أبرزتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان منذ أمد بعيد، بما في ذلك عدم الاستقلالية وعدم وجود ضمانات إجرائية، وضعف الأساس الإثباتي للإدانة، واستمرار الإفلات من العقاب. وواصلت المفوضية إعطاء الأولوية لمعالجة التحديات في مجال الدعم التقني الذي تقدمه للبرنامج الحكومي للإصلاح القانوني والقضائي.

٢٧- وعلى مستوى وضع السياسات، واصلت المفوضية أداء دور ميسر أعمال الشريك المانح في الفريق العامل التقني المعني بالإصلاح القانوني والقضائي، الذي عملت الحكومة والمانحون من خلاله لتنسيق المساعدة الدولية وللتبادل بشأن اتجاهات السياسات. وعملت المفوضية مع وزارة العدل، التي اضطلعت بدور الرئيس الحكومي للفريق العامل، من أجل تقييم مدى إعمال مؤشرات الرصد المشتركة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ ومن أجل تحديد مؤشرات جديدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لتجسيد أهداف التنمية المستدامة محلياً، أدرج فريق العمل تقريباً جميع غايات ومؤشرات الهدف ١٦ المتعلق بالعدالة والسلم وحقوق الإنسان في برنامج العمل الخاص به.

٢٨- وجرى تعزيز الإطار التشريعي بسن قانون عدالة الأحداث الذي طال انتظاره في تموز/يوليه ٢٠١٦. وينشئ القانون نظاماً منفصلاً يركّز على التحوّل عن منظومة القضاء بدلاً من التركيز على العقاب. وقدمت المفوضية، مع جهات أخرى، مساعدة تقنية للفريق العامل بشأن تنفيذ القوانين في إطار خطته ثلاثية السنوات. وتابعت المفوضية عملية صياغة التشريع المتعلق بحماية مطلقي الإنذارات والشهود التي قادتها وحدة مكافحة الفساد، بالتنسيق مع وحدة دعم الشهود والخبراء التابعة للدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية.

٢٩- وواصلت وزارة العدل تنفيذ "القوانين الأساسية" الثلاثة المتعلقة بالقضاء، بإصدار ثلاثة مراسيم فرعية متعلقة بقانون تنظيم المحاكم واتخاذ خطوات في سبيل صياغة القوانين المتعلقة بموثقي العقود ومأموري القضاء وكتبة المحاكم. ووظّفت موظفين إضافيين للمديرية العامة لإدارة المحاكم وأمانات المحاكم. ودعمت المفوضية تحسين إدارة القضايا وفرص حصول "زبائن" المحاكم

والجمهور العام على معلومات المحاكم، وذلك بزيادة توسيع قاعدة بيانات القضايا الجنائية في خمس محاكم من الدرجة الأولى، إضافة إلى المحاكم الست التي أصبحت مشمولة في عام ٢٠١٥. وبيّن تقييم مشترك لاستخدام قاعدة البيانات في ثلاث محاكم وجود نتائج إيجابية عموماً في تحسين شفافية وفعالية المحاكم، بالرغم من اعتراض بعض العراقيل في استخدامها وصيانتها. ويجري إضافة وحدتين بغرض تعقب المعلومات عن الأشخاص ذوي الإعاقة والعنف ضد المرأة والاتجار بالبشر والمخدرات. وبعد تغطية نصف المقاطعات بحلول عام ٢٠١٧، ستواصل المفوضية دعم إنشاء قاعدة بيانات في جميع المحاكم.

٣٠- وفي آب/أغسطس، نظمت المفوضية والمجلس الأعلى للقضاء حلقة العمل الأخيرة من سلسلة حلقات العمل الرامية إلى نشر مدونة أخلاقيات القضاة والمدعين العامين، التي بدأت في مطلع عام ٢٠١٦ واستفاد منها أكثر من ٩٠ في المائة من القضاة والمدعين العامين على مستوى جميع المحاكم الابتدائية والعليا الـ ٢٥. وأتاحت المفوضية، بالاشتراك مع معهد راؤول والنبرغ والأكاديمية الملكية للمهن القضائية، دورات تدريبية لنحو ١٠٠ قاضٍ وكاتب محكمة متدرب في الحق في محاكمة عادلة، بالاعتماد على جملة أمور منها الطبعة الثانية من قانون الإجراءات الجنائية المشروح التي وُضعت في عام ٢٠١٥.

٣١- وأجرت المفوضية ووزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء زيارات متابعة لخمس محاكم على مستوى المقاطعات لتقييم استخدام استمارة الاحتجاز السابق للمحاكمة المحسّنة لعام ٢٠١٤. ولوحظ زيادة المعرفة واستخدام الاستمارة في أوساط القضاة. ورغم مقاومة بعض القضاة هذه الاستمارة، فقد أفضت إلى الأخذ بالتعليل القانوني السليم وبتحديد مدة الاحتجاز بوضوح في بعض الحالات. ونظراً إلى أن تحليل الأدلة مسألة جوهرية بالنسبة لنوعية التعليل القانوني في المسائل الجنائية، قامت المفوضية – في إطار برنامجها الخاص بتركة الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية باعتباره جزءاً من سلسلة 'الحوارات القانونية' التي أجريت بالاشتراك مع نقابة المحامين الوطنية – بتنفيذ نشاطين لتعزيز قدرة القانونيين على تحليل الأدلة، والتعليل القانوني للاحتجاز السابق للمحاكمة، وتقنيات الاستجواب، واستخدام المعايير الدولية لحقوق الإنسان في المحاكم المحلية. وجرى بحث هذه المسألة أيضاً أثناء اجتماع عرض المستجدات بشأن تركة الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية، عقدته المفوضية في شباط/فبراير ٢٠١٧.

٣٢- وتكمن الأداة الأخرى الرئيسية لإقامة العدل في إتاحة المساعدة القانونية. وقد تضاعفت الميزانية الوطنية للمساعدة القانونية ثلاث مرات في الفترة بين ٢٠١٣ و٢٠١٧ لكنها، ببلوغها ١٥٠ ٠٠٠ دولار فقط، تبقى غير كافية لبلد يعيش نصف سكانه تقريباً دون أو على حافة خط الفقر[١٢]. وأعدت المفوضية، بالاشتراك مع وزارة العدل وشبكة جنوب شرق آسيا للمساعدة القانونية، حلقة عمل بشأن أفضل الممارسات الإقليمية في مجال وضع السياسات المتعلقة بالمساعدة القانونية، والمقرر إجراؤها في آب/أغسطس ٢٠١٧. وللمساعدة في معالجة الاحتياجات الملحة، قدمت المفوضية منحة جديدة لمنظمة غير حكومية شريكة لمساعدة فئات السجناء التي جرى تحديدها إلى حين تلقيهم الأحكام النهائية[١٣]، والمساعدة في استيعاب التأخر في طلبات الاستئناف. ومن مجموع ١٩١ حالة استئناف ذات أولوية جرى

(١٢) انظر الفقرة ٣.

(١٣) الإفراج عن شخص لا يتأتى إلا بعد تلقي حكم نهائي. ولذلك، فالذين أبرئت ساحتهم لكن لا يزال يوجد استئناف ضدهم لم يبت بعد يبقون في السجن.

تحديدها في خمسة سجون، صدرت ١٠ أحكام وأُطلع عليها السجناء، وأُغلقت الملفات في ١٤ قضية، منها حكم بالبراءة، وحُددت مواعيد المحاكمة فيما يخص ١١ قضية.

٣٣- وقد كشفت هذه القضايا مرة أخرى الحاجة إلى تحسين التواصل ضمن منظومة العدالة الجنائية. وعلى المستوى المحلي، واصلت المفوضية دعمها للاجتماعات الدورية بين الشرطة وموظفي المحاكم والسجون. ففي الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧، دعّمت أربعة اجتماعات في ثلاث مقاطعات، ناقش فيها هؤلاء المسؤولون الكبار التحديات التي يواجهونها في أعمالهم اليومية، والمجالات التي تحتاج إلى تعاون وثيق، والحلول الممكنة لتحسين إقامة العدل على مستوى عملهم.

٣٤- وعلى المستوى دون الوطني أيضاً، نفذت المفوضية أنشطة لمتابعة ما أسفر عنه التدريب الذي أُجري في عام ٢٠١٥ لضباط الشرطة والدرك على مستوى المقاطعات بشأن الحماية من التعذيب وسوء المعاملة واستخدام القوة من قبل موظفي إنفاذ القانون. وبالتعاون الوثيق مع مكاتب المدعين العامين على مستوى المقاطعات، عقدت جلسات إحاطة لمتابعة حالة حقوق الإنسان لأكثر من ٤٦٠ من موظفي إنفاذ القانون على مستوى المناطق في مقاطعة براي فانغ. وأتاحت فرصة نادرة لمسؤولي المناطق لكي يتبادلوا مباشرة مع موظفي الادعاء من منطلق دورهم الإشرافي على الشرطة القضائية.

٣٥- ويظل الإفلات من العقاب عقبة تحول دون احترام حقوق الإنسان في كمبوديا احتراماً كاملاً، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة الدائم في نظام العدالة وإلى تهيئة ظروف لالتماس حلول موازية، مثل التسوية المالية بعيداً عن المحاكم في القضايا الجنائية أو إجراءات الأخذ بالقصاص. وواصلت المفوضية رصد القضايا الفردية والتواصل مع أسر الضحايا ومع السلطات المحلية. ولاحظت كيف أن أسرة الضحية التي توجد في وضع هش قد تشعر أن أفضل مخرج هو التعويض المالي في مقابل اتفاق إما بعدم رفع شكوى رسمية أو بسحب الشكوى. وبالرغم من أن قانون الإجراءات الجنائية لعام ٢٠٠٧ لا يشترط تقديم شكوى للشروع في تحقيق جنائي، فبمجرد سحب الشكوى تسقط الدعوى عادة عند ذلك الحد، حتى في المسائل الجنائية الخطيرة. وواصلت المفوضية دعوة السلطات القضائية إلى ضرورة التحقيق في جميع القضايا على النحو المناسب وتقديم الجناة أمام المحاكم.

٣٦- ورصدت المفوضية سلسلة من القضايا التي نفذت فيها "عدالة الغوغاء" شملت تشكيلة متنوعة من الجرائم، بدءاً من سرقة أشياء عديمة القيمة، إلى السطو، إلى الاغتصاب أو القتل، واتهامات بالسحر. وفي العديد من الحالات، كانت الشرطة والسلطات المحلية تصرف النظر عن أفعال الغوغاء هذه باعتبارها "تعبيراً عن الغضب" أو "أعمال انتقامية"، مما يؤدي إلى عدم التحقيق مع الأشخاص المتورطين وعدم مساءلتهم إلا نادراً. وفي الغالب، قد ترغب الشرطة في التحقيق في الفعل الذي أدى إلى ردة فعل غوغائية (مثل السرقة) ولكن ليس في عملية القتل الناتجة عن ردة الفعل هذه التي تعتبر أحياناً مُبَرَّرَة. وفي بعض الحالات، قد تشعر الشرطة أنه من غير المأمون بالنسبة لها التدخل باعتبار أن القرويين يفوقونها عدداً. وتلقت المفوضية طلبات من شرطة محلية على مستوى البلدية أو المنطقة لإذكاء وعي القرويين في مجال حقوق الإنسان والمحاكمة وفق القانون للمساعدة في منع عمليات القتل على يد الغوغاء.

٣٧- وواصلت المفوضية متابعتها الحثيثة لأعمال الدوائر الاستثنائية لدى المحاكم الكمبودية، منوهةً بالممارسات الجيدة التي تتبعها المحاكم للترقية في المحاكم الكمبودية. وواصلت المفوضية

تنظيم اجتماعات بشأن تركة دوائر المحاكم موجّهة لجميع الأطراف الفاعلة المهتمة، وأدرجت عدداً من اقتراحات هذه الأطراف في الأنشطة المشتركة مع وزارة العدل، على النحو المبيّن أعلاه.

رابعاً- دعم إصلاح السجون

٣٨- استمر التعاون الوثيق مع المديرية العامة للسجون في وزارة الداخلية وأكاديمية الشرطة الكمبودية بغية دعم إصلاح وإدارة السجون على أساس مراعاة الحقوق. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، خضعت الوزارة والأكاديمية والمديرية العامة للسجون والسجون المحلية لعمليات شتى من إعادة الهيكلة والتغييرات على مستوى القيادة. وجرت أيضاً عملية مراجعة هيكلية الآلية الحالية المنشأة بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أفضت إلى إصدار مرسوم جديد عن إيجاد آلية ستلغي المرسوم الفرعي الحالي بمجرد الانتهاء من إنشائها. فالآلية الحالية لا تنص على ضرورة الرصد المستقل وبذلك تكون ناقصة ولا تستوفي الشروط المنصوص عليها في البروتوكول.

٣٩- ومما يؤسف له أن قرار المديرية العامة للسجون بالإذن للمفوضية بإجراء زيارات للسجون، وهو الإذن الذي مُدد إلى منتصف عام ٢٠١٧ فقط، أبقى على الشرط الذي فرضته المديرية في عام ٢٠١٦ بمنع المفوضية من إجراء مقابلات متكتم على فحواها. وإلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت هذه الأذون في الغالب تمنح للمفوضية سنوياً وكانت تسمح دائماً بإجراء مقابلات متكتم عليها. فالسماح بالوصول إلى السجناء في أجواء متكتم عليها ضروري ليس فقط لكفالة نوعية وأمن تفاعلها مع السجناء، بل ضروري أيضاً لتصميم وتنفيذ الدعم طويل الأمد الذي تقدمه لسلطات السجون ورصد أثره. وعمدت السلطات القضائية كذلك إلى تقييد سبل الوصول إلى المدافعين عن حقوق الإنسان الخمسة البارزين (مذكورين أعلاه).

٤٠- ويستند برنامج المفوضية الخاص بالسجون إلى عنصرين اثنين واسعين هما: رصد ومتابعة دعم إجراءات الجبر الضرورية، وبناء قدرات موظفي السجون في سبيل مراعاة نهج حقوق الإنسان في إدارة السجون. وأجرت المفوضية ٣٢ زيارة إلى ١٣ سجناً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقدمت المفوضية، بعد كل زيارة، توصيات إلى إدارة السجن المحلي، وقُدّمت بعض المسائل المشتركة بين العديد من السجون إلى متخذي القرارات على المستويات الأعلى.

٤١- وللمساعدة في تحسين الظروف والمعاملة، شاركت المفوضية بهمة في اجتماعات تنسيقية مع جهات فاعلة أخرى تعمل في السجون، وعملت على وضع دليل خدمات الإحالة. ونشرت على نطاق واسع ملصقين تعليميين عن الحقوق في السجون وعن الزيارات للسجون شاركت في وضعها المديرية العامة للسجون ومنظمات غير حكومية شريكة، ولبت طلب سلطات السجون بتقديم المعلومات نفسها في شكل مطوية لتوزيعها بانتظام على السجناء عند دخولهم السجن. ولكي يُسمح للسجناء بتلقي الرعاية الطبية في المستشفيات دون الحاجة إلى قيود، عملت المفوضية مع السطات الصحية وسلطات السجون على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات لتركيب أجهزة أمنية في قاعات مستشفيين اثنين في مقاطعة بايلين، وواصلت عملها في مقاطعتين أخريين سعياً لإحداث ترتيبات مماثلة.

٤٢- وعملت المفوضية، بالاشتراك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، للدعوة إلى الانتهاء من وضع التشريع الفرعي الذي طال انتظاره بشأن المعايير الدنيا لإنشاء وترميم السجون، والذي كان متوقعاً صدوره ضمن قانون السجون لعام ٢٠١١. والتقى مكتب خدمات المشاريع مع المديرية العامة للسجون وأطلعها على مواد، منها تعليقات على مشاريع أولية للتشريع الفرعي والمبادئ التوجيهية التقنية لمكتب خدمات المشاريع بشأن التخطيط المتعلق بالسجون. واستمرت الطلبات على مواد الدعم أثناء العام في إثبات الحاجة إلى حسن تصميم السجون من البداية وإلى زيادة مخصصات الميزانية المرصودة للسجون. وأدت حملة الستة أشهر على المخدرات غير المشروعة التي أطلقت في ٢٠١٧ إلى زيادة حادة في عدد نزلاء السجون[١٤]، في نظام كان يستوعب أصلاً أكثر من طاقته، وهو ما شكّل ضغطاً على جميع المرافق وأثّر بشدة على ظروف حياة السجناء وصحتهم العقلية، وكذلك على بيئة عمل موظفي السجون.

٤٣- والتواصل والتنسيق بين السجون والأطراف الفاعلة الأخرى في قطاع العدالة ضروريين لحماية حقوق السجناء. فحتى منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان ٢٦ في المائة فقط من السجناء يقضون أحكاماً ثابتة صادرة في حقهم. وتمكّنت المفوضية، من خلال مِنَح المعونة القانونية للسجناء الذين ينتظرون البت في طعونهم في الاستئناف (انظر الفقرة ٣١)، واستناداً إلى القضايا ذات الأولوية المحددة بالتعاون الوثيق مع موظفي أقلام المحاكم، من كفالة الإفراج عن خمسة سجناء كانوا محتجزين بعد انتهاء محكوميتهم. وكانت المساعي الرامية إلى إحراز تقدم في سبيل تحسين قاعدة بيانات إدارة قضايا السجناء، التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠١٥ لإتاحة إدارة السجون بغية تحسين الوقوف على آجال معالجة القضايا في جميع العمليات التي تخص السجناء، اعترضتها تأخيرات تقنية.

٤٤- وواصلت المفوضية التعاون مع المدرّبين الرئيسيين التابعين للمديرية العامة للسجون ومركز التدريب المهني لمسؤولي السجون التابعة لأكاديمية الشرطة بغية تحسين تدريب موظفي السجون. وفي هذا الصدد، شاركت المفوضية في تنظيم أربع زيارات دراسية مشتركة إلى ستة سجون شملت ١٤٠ متدرباً أساسياً ومدربيهم العشرين. ومكّنتهم هذه الزيارات من تكييف ما تعلموه وفق سياقاتهم في بيئاتهم الحقيقية داخل السجن. وفي شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٧، قدمت المفوضية محاضرات عن منع التعذيب وعن النُّهُج القائمة على حقوق الإنسان إزاء إدارة السجون شارك فيها ٨٩ موظفاً جديداً في السجون غير مدربين. وشاركت المفوضية في تنظيم استعراض تقني لمدة يومين لمشروع مقرر تدريبي مع جميع المدرَّبين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، قدم مدرّبو الأكاديمية إلى مجلسهم وحداتهم التدريبية المنقّحة لإقرارها. ولم تُطلَع المفوضية بعد على هذه الوحدات المنقّحة، لذا لم يكن بوسعها تقييم مدى التحسن الحاصل في محتوى حقوق الإنسان.

(١٤) زاد عدد نزلاء السجون، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧، بـ ٢٠٦ ٣ سجناء، أي زيادة ثلاث مرات مقارنة بالفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦.

خامساً- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٤٥- عملت المفوضية للمساعدة على حماية وتعزيز الحق في السكن اللائق والحق في مستوى معيشي لائق. وعملت أيضاً في سبيل منع عمليات الإخلاء والترحيل القسري، وتعزيز أمن الحيازة واكتساب فهم أفضل لدور مؤسسات الأعمال في احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك بإزاء مجتمعات السكان الأصليين.

٤٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، وعلى إثر تخلي وكالة التعاون الألمانية Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit عن دورها بوصفها ميسر أعمال الشريك المانح في الفريق العامل التقني المعني بالأراضي، عيّن المانحون المفوضية للاضطلاع بهذا الدور، بعد موافقة الرئاسة الحكومية للفريق، أي وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار. وفي عام ٢٠١٧، قررت الوزارة وقف عمل الفريق، وعندئذ أنشأ أعضاء سابقون من بين الشركاء المانحين ومنظمات غير حكومية فريقاً معنياً بالتنسيق بخصوص قطاع الأراضي. ومن خلال هذا المحفل وبطرق أخرى، واصلت المفوضية التعاون بكثافة مع الشركاء من المجتمع المدني في مجال الحقوق المتصلة بالأراضي، وتقديم الدعم للحكومة في سبيل وفاء البلد بالتزاماته الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

٤٧- وحققت الحكومة تقدماً مطرداً في برنامجها المتعلق بسندات ملكية الأراضي. فبتسليم نحو ٤,٤٥ مليون سند حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧[١٥]، بما يمثل ٦٣,٦ في المائة من الـ ٧ ملايين قطعة أرض يقدر وجودها في البلد، تكون الحكومة في طريقها إلى بلوغ هدفها المتمثل في تسليم ٧٠ في المائة من السندات بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وأنشأت وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار العديد من الآليات والإجراءات المخصصة لتسوية المسائل العالقة المتصلة بالأراضي، رغم أن الإحصائيات عن عدد المنازعات الجارية غير معروف، الأمر الذي يثير تحديات من حيث استمرار بذل الحكومة والمنظمات غير الحكومية الجهود للتوصل إلى وقف النظر في القضايا بالنسبة للمجتمعات المحلية المعنية. وأنشأت الوزارة، في جملة آليات أخرى، ٣٦ فريقاً عاملاً لمعالجة المنازعات المتعلقة بالأراضي في مختلف أنحاء البلد. وعرضت المفوضية دعم أعمال تلك الفرق التي تتناول القضايا التي ترصدها؛ ولا تزال تنتظر رد السلطات على عرضها هذا. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت المفوضية ٦٧ منازعة على أراض لم تسو ولا تزال جارية في المناطق الريفية والحضرية، فضلاً عن ثلاث قضايا جديدة. ومن هذه المنازعات، كان ٢٢ منها متعلقاً بامتيازات على أراضي منحتها الحكومة لدواعي اقتصادية وغيرها، بينما تعلقت ٤٥ منها بمعاملات أخرى خاصة بالأراضي. وتابعت المفوضية مجريات هذه القضايا وذلك بإجراء زيارات ميدانية وتسهيل الحوار بين أطراف المنازعات ورصد مجريات المحاكمات وكذلك بتزويد الأهالي ومنظمات المجتمع المدني بالمشورة القانونية والإجرائية. واعتبر أن ثلاث قضايا أُغلقت بحلول أيار/مايو ٢٠١٧.

٤٨- وفي مطلع عام ٢٠١٠، أجرت المفوضية تقييماً لاختيار مواقع إعادة الإسكان في مناطق حضرية وريفية، بما أدى إلى الإفراج في عام ٢٠١٢ عن نتائج دراسة أُجريت لبحث التكلفة والآثار البشرية لعمليات الإخلاء وإعادة التوطين في كمبوديا واستكشاف الحلول لهذه

(١٥) التقرير السنوي لوزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

المسألة[١٦]. ولتقييم التغيرات الحاصلة منذ ذلك الوقت، واستناداً إلى المعايير الوطنية والدولية وإلى العدد الكبير من التوصيات التي قدمتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان، شرعت المفوضية في إجراء دراسة متابعة في عام ٢٠١٧. وعملت مع وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار، وعرضت التعاون عن كثب مع المسؤولين المعنيين في البحوث وطلبت على وجه الخصوص قائمة رسمية بمواقع إعادة الإسكان، نظراً لوجود أوجه قصور في المعلومات المتاحة للجمهور، التي تنوعت فيما بين مختلف المنظمات العاملة في القطاع.

٤٩- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أعلنت الحكومة الانتهاء من الاستعراض الشامل الذي أُطلق في عام ٢٠١٤ للامتيازات الاقتصادية على الأراضي الممنوحة في البلد، متعهدة بنقل مليون هكتار تقريباً من الأراضي التي أعيدت ملكيتها للدولة للأسر الفقرة. ووفقاً للمعلومات المتاحة للجمهور، فقد جرت مراجعة ٢٣٠ امتيازاً في المجموع، تقع ضمن مسؤولية وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك أو وزارة البيئة. على أن الافتقار إلى معلومات دقيقة، مثل الحيثيات الجغرافية المكانية للأراضي المقتطعة من كل امتياز وهوية مؤسسة الدولة المسؤولة عن إدارة الأراضي المقتطعة، صعّب من مهمة المتابعة.

٥٠- ونظرت المفوضية في الكيفية المثلى لدعم تسوية الشواغل من حيث حقوق الإنسان التي يشعر بها جميع أصحاب المصلة المعنيين، بمن فيهم المجتمعات المحلية المتأثرة. ونتيجة لذلك، وضعت منظمة غير حكومية مفتوحة المصادر، هي Open Development Cambodia، تحليلاً للامتيازات الاقتصادية للأراضي الملغاة أو التي جرى تقليص حجمها، باستخدام بيانات أخذت من تتبعها الدؤوب للبيانات الحكومية والوثائق القانونية التي جرى الحصول عليها بدعم من المفوضية. ومن مجموع ٢٥٧ امتيازاً مسجلاً في قاعدة بيانات المنظمة، وجدت هذه الأخيرة أنه، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أُلغي ٣٢ امتيازاً، ولم يقدم ١٣٤ امتيازاً دلال على إجراء التعديلات اللازمة، وقُلّصت ٤ امتيازات بعد إلغائها، وقُلّص حجم ٨٧ امتيازاً آخر.

٥١- ويسّرت المفوضية انعقاد اجتماع متابعة لمناقشة واستكمال وإقرار أرقام منظمة Open Development Cambodia، التي قدمتها في وقت لاحق من شهر آذار/مارس لوزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك، مقترحة مقارنتها بأرقامها وطلبت معلومات عن إعادة تخصيص الأراضي المقتطعة. ووفقاً لرد الحكومة، الوارد في أيار/مايو، كان هناك ٢٢٩ شركة تحوز امتيازات اقتصادية على أراضي تغطي مساحة تبلغ في المجموع ١,٥٣ مليون هكتار في ١٨ مقاطعة. وقدمت أرقاماً عن المساحة المجهّزة والمزروعة، والطرقات التي شُقت، والوظائف التي استُحدثت. ولم تقدم معلومات عن مواقع وحجم الامتيازات التي قُلّصت أو الملغاة ولا عن عملية إعادة توزيع الأراضي.

٥٢- وفي عام ٢٠١٦، أجرت المفوضية تقييماً من حيث حقوق الإنسان لستة امتيازات اجتماعية على أراضٍ في مختلف أنحاء كمبوديا. ووضعت اللمسات الأخيرة على مشروع تقرير في مطلع عام ٢٠١٧ وتقرر استعراضه في جلسة مشاورة وطنية جرت في شباط/فبراير، بحضور ممثلين عن وزارات إدارة الأراضي والداخلية والتنمية الريفية وشؤون المرأة، وممثلين عن السلطات

(١٦) المفوضية، *Eviction and Resettlement in Cambodia: Human Cost, Impacts and Solutions* (بنوم بنه ٢٠١٢). متاح على الموقع التالي http://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/Thematic-reports/Resettlement _ Stud y-28_Feb_2012_Eng.pdf.

دون الوطنية والمجتمعات المحلية من ست مقاطعات، وكذلك عن منظمات غير حكومية وشركاء إنمائيين معنيين بالقطاع. وأدرجت الملاحظات والآراء المنبثقة عن هذه المشاورة في مشروع جديد للتقرير يتوقع الانتهاء من إعداده للطباعة في أواخر عام ٢٠١٧.

٥٣- وفي أيار/مايو، قدّمت المفوضية منحة إلى منظمة Open Development Cambodia لتجميع المعلومات القانونية والمعلومات العامة الأخرى عن الامتيازات الاجتماعية على الأراضي واستحداث خريطة تفاعلية على الإنترنت. فبعض الامتيازات ظلت منذ بدايتها مغلقة بسبب منازعات طويلة الأمد، لأن الأراضي الممنوحة على سبيل الامتياز كانت مشغولة أصلاً. وبيّنت شكاوى قدمت عبر منظمات غير حكومية أن ثمة خطراً لتكرار ذلك في سياق مشروع جديد بخصوص امتيازات اجتماعية على أراضٍ يخطط لها البنك الدولي. وبيّنت خرائط وتحليلات وضعها برنامج التطبيقات الساتلية العملياتية (يونوسات) أن الأراضي كانت تستعمل وتنمّى على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية. وأُطلع البنك الدولي على هذه المعلومات لمساعدته على إعادة النظر في المناطق المستهدفة.

٥٤- لقد كان الاستثمار المحلي والأجنبي محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي المستدام في كمبوديا ولارتقائها إلى مستوى الشريحة الأدنى من البلدان متوسطة الدخل. وكان البلد مقترناً أيضاً بالعديد من انتهاكات حقوق المجتمعات المحلية. وواصلت المفوضية جهودها لتحقيق فهم أفضل للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتطبيقها في كمبوديا، وذلك بالعمل مباشرة ليس مع مؤسسات الأعمال ورابطاتهم فحسب، بل بالعمل أيضاً مع السلطات الوطنية ودون الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام وممثلي الأهالي، بمن فيهم ممثلو السكان الأصليين. وعملت المفوضية على تنظيم أو المشاركة في تنظيم أو تقديم حلقات دراسية ومشاورات ودورات تدريبية حضرها ٣٥٩ من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء كمبوديا عن هذا الموضوع. ودعمت أنشطة بناء القدرات بغية تحسين فرص لجوء المجتمع المدني والأهالي إلى الآليات غير القانونية واستفادتهم منها لمعالجة الآثار المترتبة على حقوق الإنسان جراء أنشطة مؤسسات الأعمال على المستوى العملي والوطني والدولي.

٥٥- وفي هذا الصدد، واصلت المفوضية عملها مع شركة أوروبية للمطاط – وهي مستفيدة من امتياز اقتصادي على أراضي في مقاطعة موندولكيري – لدعم المفاوضات بينها ومجتمعات السكان الأصليين المتأثرين بأنشطتها، وكذلك لدعم عملية حوار ثلاثية الأطراف (بإضافة السلطات المحلية) أقيمت بمبادرة من جهات محلية ذات مصلحة. ومع تعزيز مهارات التفاوض لدى ممثلي السكان الأصليين بفضل التدريب الذي نظمته المفوضية، جرى في حزيران/يونيه وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقات للتعويض بخصوص أحد المواقع المقدّسة، وقُدّمت تعهدات واضحة ومحددة زمنياً من قبل الشركة لمراجعة جميع الشكاوى العالقة المتصلة بالأراضي. ونُظّمت ثلاثة اجتماعات متعددة أصحاب المصلحة شارك فيها ممثلون عن السكان الأصليين، وسلطات محلية، وممثلون عن العديد من أصحاب الامتيازات، ومنظمات غير حكومية، والأمم المتحدة، ووكالات إنمائية وذلك لاستعراض التقدم المحرز.

٥٦- وواصلت المفوضية العمل مع الوزارات الثلاث المشاركة في عملية منح الموافقة لاستصدار سندات ملكية أراضي جماعياً للسكان الأصليين (وزارة التنمية الريفية ووزارة الداخلية ووزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار)، ومع السلطات دون الوطنية ومنظمات

المجتمع المدني لدعم السكان الأصليين في تقديم طلبات للحصول على هذه السندات، لأنها الوسيلة الأهم بالنسبة لهم للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها. وإذا كان إتاحة إمكانية امتلاك السكان الأصليين الأرض جماعياً وفقاً لعاداتهم وتقاليدهم بصورة قانونية تشكل مثالاً إيجابياً في آسيا وخارجها، فإن وتيرة هذه العملية معقدة وطويلة ومكلفة من الناحية القانونية والإدارية بحيث أن ١٤ مجتمعاً محلياً فقط حصل على مثل هذه السندات حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبناء على طلب من وزارة التنمية الريفية، شرعت المفوضية في إجراء تقييم للسبيل الممكنة لتبسيط هذه العملية وجعلها متيسرة لمجتمعات السكان الأصليين وفي متناولهم. واستناداً إلى زيارات إلى مجتمعات تومبون وكافيث وسووا وبونونغ وستينغ وكووي وتشونغ وبور من السكان الأصليين في ١١ مقاطعة، وبالتشاور مع ٣ وزارات ومع منظمات السكان الأصليين، أعدت المفوضية ورقة للمناقشة ستعرض للتشاور في أواخر عام ٢٠١٧.

٥٧- وواصلت المفوضية التعاون مع وزارة التنمية الريفية وسلطات مقاطعة كوه كونغ للانتهاء من عملية تسجيل ثمانية مجتمعات سكان أصليين من جماعة تشونغ في وادي أرنغ، وهو موقع لنزاع على الأرض كان محل تغطية إعلامية واسعة في السنوات الأخيرة. ومنذ أيار/مايو ٢٠١٧، شرعت في تعاون مماثل مع الوزارة وسلطات مقاطعة كراتي لدعم جماعة بونونغ من السكان الأصليين زُجَّ بها في نزاع حظي بتغطية إعلامية واسعة في منطقة سنويل. وأوعزت المفوضية بإصدار شريط فيديو لشرح إجراءات هذه الخطوة الأولى من عملية سند ملكية الأرض جماعياً لاستخدامه في التدريبات المقبلة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، شاركت مع وزارة التنمية الريفية في تقديم دورتين تدريبيتين لمائة مسؤول محلي في المجموع هما أولى الدورات من سلسلة الدورات التدريبية الإقليمية التي ستقدم للسلطات دون الإقليمية.

٥٨- وكان الغرض من سندات ملكية الأرض جماعياً هو إتاحة أمن الحيازة الدائمة لمجوعة سكانية بكاملها وللمساعدة في الحفاظ على هويتها وسلامتها، لأن الأرض المشمولة بهذه السندات لا يمكن بيعها إلا لأفراد المجموعة نفسها. ويتيح ذلك الحماية ويمنع كذلك استخدام سند الملكية كضمان للحصول على قروض، الأمر الذي يمكن أن يمنع الاستفادة من تمويل مصرفي لمجموعات السكان صاحبة السندات ويعوق استغلالها اقتصادياً. وللتعمّق في بحث هذه المسألة، بدأت المفوضية في إجراء استقصاء متعمّق يشمل نحو ١٤ مجموعة سكانية تلقت سندات ملكية الأرض جماعياً، وذلك لمقارنة جملة أمور منها مستواها من الاستفادة من التمويل بمستوى استفادة القرويين العاديين من الخمير.

٥٩- وواصلت المفوضية مساهمتها في وضع الإطار القانوني والسياساتي المنظِّم لقطاع الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية. وشاركت في مشاورات بشأن مشروع القانون البيئي تولت إجراءها وزارة البيئة، وكذلك بشأن مشروع قانون الأراضي الزراعية، أجرتها وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك، وقدمت المشورة بشأن مواءمة مشروعي القانونين مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وجرى إلى حد ما إدراج عدد من الآراء التي قدمتها المفوضية في الصيغة الأحدث لمشروع القانون البيئي لشهر أيار/مايو ٢٠١٧، ولا سيما فيما يخص مبادئ حقوق الإنسان بشأن إعطاء الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وبشأن إعادة التوطين والمشاركة العامة والحصول على المعلومات. ودعمت المفوضية أيضاً إجراء مشاورة دون إقليمية عن مشروع مبادئ توجيهية

بشأن المشاركة العامة في عملية تقييم الأثر البيئي، وتسهيل مشاركة ممثلي السكان الأصليين على وجه الخصوص.

٦٠- وواصلت المفوضية التشجيع على النهوض بحقوق المرأة في امتلاك الأرض وفي أمن الحيازة وفي السكن اللائق وما يرتبط بها من حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، اشتركت المفوضية مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تنظيم تدريب تناول البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة شاركت فيه ٢٣ امرأة من الجماعات الشعبية المحلية العاملة على دعم النساء الضعيفات في مجالات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

سادساً- المعلومات والاتصالات فيما يخص حقوق الإنسان

٦١- واصلت المفوضية عملها المكثف للتواصل والاتصال باستخدام تشكيلة من أنماط وسائط الإعلام. ونشرت المفوضية بلغة الخمير مجموعة واسعة من المواد المتعلقة بحقوق الإنسان. وأثناء العام، وزّعت أكثر من ٠٠٠ ٦٧ مطبوعة على المؤسسات الحكومية، وكذلك على الجامعات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. واستمرت في عقد "يوم الجمعة المفتوح" الذي يحظى بشعبية، متيحةً بذلك لأفراد الجمهور العام القدوم وأخذ المطبوعات التي تهمّه مجّاناً. وتستخدم المفوضية منصتي فيسبوك وتويتر لنشر المعلومات عن التطورات على صعيد حقوق الإنسان وعن أنشطتها، ومعلومات من الآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات صلة بكمبوديا. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٦، زاد عدد متابعيها على فيسبوك بالثلث، إذ بلغ ٨٢٠ ٧ شخصاً. واستقطب موقعها مزدوج اللغة أكثر من ٠٠٠ ١٠ زائر.

٦٢- ووسّعت المفوضية عملها السمعي البصري. وترجمت إلى لغة الخمير أشرطة الفيديو الثلاثة الأحدث من حملة المفوضية العالمية "الأمم المتحدة، أحرار ومتساوون" دعماً لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وأصدرت مقطعاً تعليمياً عن القانون المتعلق بالتظاهر السلمي. ويتكون برنامجها الإذاعي "حقوق الإنسان ٣٦٥" من ثمانية برامج حوارية إذاعية تفاعلية عن تشكيلة متنوعة من المواضيع بحضور ضيوف متحدثين من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال وهيئات الأمم المتحدة والخبراء. وشاركت المفوضية أيضاً في برنامج إذاعي نظّمته منظمات غير حكومية شريكة. وأصدرت المفوضية بلغات السكان الأصليين من جماعتي بيونونغ وجاراي ردها الصوتي التفاعلي على إطار الأعمال التجارية وحقوق الإنسان "الحماية والاحترام والإنصاف"، الذي أطلق بلغة الخمير في العام الماضي.

٦٣- وأحيت المفوضية أياماً دولية رئيسية، منها اليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم، وحملة الستة عشر يوماً من النشاط لإنهاء العنف ضد المرأة، ويوم الأمم المتحدة، ويوم حقوق الإنسان، ويوم العمل، واليوم العالمي لحرية الصحافة، واليوم الدولي لمناهضة كراهية المثلية الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية ومزدوجي الميل الجنسي. ونظّمت المفوضية أو شاركت في تنظيم مناسبات قادتها سلطات محلية ووطنية والأمم المتحدة وشركاء إنمائيين آخرين ومنظمات المجتمع المدني، ووزّعت مواد ترويجية وإعلامية وساهمت بأفكار لإذكاء الوعي العام. وفيما يتعلق بيوم

حقوق الإنسان، نظّمت المفوضية مسابقة طلب فيها اجتياز اختبار قصير على الإنترنت من خلال صفحتها على فيسبوك، شارك فيها ٠٠٠ ٣٣٤ مستخدم.

سابعاً- دعم المشاركة في الآليات الدولية لحقوق الإنسان

٦٤- من المهام الرئيسية التي تضطلع بها المفوضية إذكاء الوعي بمعايير وآليات حقوق الإنسان. وواصلت المفوضية التشجيع على تصديق كمبوديا على المعاهدات، بما فيها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي تكتسي أهمية كبيرة لكمبوديا بالنظر إلى جاليتها المهاجرة الكبيرة والضعيفة الموجودة في البلدان المجاورة وفي بلدان أخرى.

٦٥- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قدّمت كمبوديا تقريراً في إطار متابعة الملاحظات الختامية التي قدمتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٥ (CCPR/C/KHM/CO/2)، مع التركيز على التوصيات المتعلقة بعمليات القتل خارج إطار القضاء ومنع التعذيب وحرية التعبير. ولم تقدَّم حتى الآن التقارير المتأخرة للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واللجنة المعنية بالاختفاء القسري، وكذلك الرد على قائمة المسائل التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب. وواصلت المفوضية تقديم دعمها التقني بشأن متطلبات الإبلاغ إلى اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان ومجلس شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة والمجلس الوطني الكمبودي المعني بالأطفال. وبدأت المفوضية، بدعم من برنامج بناء القدرات بشأن هيئات المعاهدات، في تنفيذ سلسلة من الدورات التدريبية في أيار/مايو ٢٠١٧، بالاشتراك مع اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، ترمي إلى تعزيز قدرات المسؤولين الذين يشاركون في صياغة التقارير التي تقدم إلى هيئات المعاهدات.

٦٦- وتابعت المفوضية مع وزارة الداخلية موضوع تقرير زيارتين قامت بهما اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب وموضوع مشروع المرسوم الملكي المتعلق بالآلية الوقائية الوطنية، الذي يتنظر أن يحدِّث المرسوم الفرعي الحالي. ووفقاً لتحليل المفوضية، فإن المشروع الجديد لا يكفل استقلالية الآلية عن السلطات التي ستكلف برصدها.

٦٧- ولتعزيز التنفيذ العملي لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، دعمت المفوضية التدريب الذي يقدمه مجلس شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة لموظفيه المحليين في مقاطعة كامبوت. وكان ذلك التدريب الأول من سلسلة تدريبات من المقرر إجراؤها للموظفين المحليين. وأتاح هذا التدريب فرصة للمفوضية حيث رأت أن تدريب المدربين الذي قدمته للمجلس في وقت سابق قد أُدمج في البرامج التدريبية التي أقيمت لاحقاً.

٦٨- وحدّثت المفوضية مطبوعتها ثنائية اللغة التي جُمّعت فيها التوصيات المقدمة إلى كمبوديا في إطار الاستعراض الدوري الشامل، واستعراضات هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، متضمنةً إشارات إلى الأهداف الإنمائية المستدامة.

٦٩- ودعمت المفوضية الزيارة الثالثة التي قام بها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا (١٠ - ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)، الذي واصل التركيز على أصناف محددة من التمييز علاوة على استعراض الحالة السائدة على صعيد حقوق الإنسان.

٧٠- ودعمت المفوضية الزيارتين الأكاديميتين اللتين قام بهما كل من المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والمقرر الخاص

المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، في أيار/مايو ٢٠١٧. واستمرت المفوضية في ترجمة التقارير والمبادئ التوجيهية وغيرها من الأدوات المهمة لكمبوديا الصادرة عن الإجراءات الخاصة ونشرها على نطاق واسع، وترجمت مؤخراً إلى لغة الخمير المبادئ العشرة لجمعيات الإدارة الصحيحة التي وضعها المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات[١٧] وتقريرها لعام ٢٠١٣ إلى الجمعية العامة عن ممارسة تلك الحقوق في سياق وضع انتخابي[١٨].

ثامناً- تعميم مراعاة حقوق الإنسان ضمن إطار عمل الأمم المتحدة

٧١- ثمة مسؤولية رئيسية تتحملها المفوضية هي تنسيق الأنشطة المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وقد ترأست المفوضية، منذ إنشائها في عام ٢٠١٤، الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان، وهو فريق نشط يتكون من ١٣ عضواً ينتمون إلى فريق الأمم المتحدة القطري يلتقون في اجتماعات نصف شهرية لاستعراض الشواغل المستجدة على صعيد حقوق الإنسان، وللعمل على تيسير المبادرات المشتركة بين الوكالات لمعالجة هذه الشواغل، ولنشر معلومات صادرة عن آليات حقوق الإنسان، وللرد على طلبات الحصول على إسهامات من المبادرات الإقليمية والعالمية في مجال حقوق الإنسان.

٧٢- وعقب المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٥ بشأن الأطفال في أوضاع مرتبطة بالشارع[١٩]، واصل الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان تنسيق الزيارات المشتركة بين الوكالات إلى مركز الشؤون الاجتماعية الرئيسي في بنوم بنه. ومثلما هو الحال في السجون، فقد زادت حالة الاكتظاظ سوءاً إلى حد كبير نتيجة حملة مكافحة المخدرات. ولم يعقد الفريق العامل التقني المعني بالأطفال في أوضاع مرتبطة بالشارع، الذي أُنشئ في أعقاب مؤتمر عام ٢٠١٥ وترأسُه وزارة الشؤون الاجتماعية وقدماء المحاربين وإعادة تأهيل الشباب، والهادف إلى الجمع بين السلطات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الاجتماعي، أي اجتماع منذ أكثر من عام. وأبقى فريق الأمم المتحدة القطري قيد نظره المسائل المطروحة على صعيد ولاياته المختلفة؛ إضافة إلى الشواغل القائمة فيما يتعلق برعاية الأطفال، ومعالجة الأشخاص المصابين بالإيدز، كما أن جهود تقليص الضرر والشواغل المرتبطة بالصحة العقلية والرعاية النفسية الاجتماعية شغلت قدراً كبيراً من الاهتمام علاوة على الإعلان عن خطة لفتح مركز للأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية، وهو ما لم يكشف بعد عن تفاصيله.

٧٣- ودخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ عامه الثاني. وعملت المفوضية، بصفتها مشاركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في رئاسة ركيزة هذا الإطار المتعلقة بـ "الحوكمة وحقوق الإنسان"، على الإشراف على وضع وتنفيذ خطط العمل السنوية لهذا الإطار وتقديم تقرير عن عملها هذا أثناء الاستعراض السنوي المشترك مع الحكومة في آذار/مارس ٢٠١٧.

---

(١٧) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/FAssociation/10PrinciplesProperManagementAssemblies.pdf.

(١٨) A/68/299.

(١٩) انظر A/HRC/33/39، الفقرة ٨٠.